

الشركة حيث نشر الاسم (شركة بلانت تايلاند للتجارة العامة والمقاولات).
والصواب (شركة بلانت ايلاند للتجارة العامة والمقاولات).
لذا نعيد النشر بعد تصويب الخطأ

اعلان

تقدم السادة أصحاب شركة/ بلانت ايلاند للتجارة العامة والمقاولات ## الشركة
تحت التصفية
بطلب الى إدارة شركات الأشخاص بالوزارة لإجراء/ حل وتصفية الشركة
الكيان القانوني: شركة تضامنية

يرجى ممن له اعتراض أن يتقدم للمحكمة الكلية خلال ثلاثون يوما من تاريخ نشر
الإعلان وفقا للإجراءات المعتادة لرفع الدعوى، ويترب على تقديم الاعتراض
استمرار التزام الشركاء المتضامين في حالة التضامنية أو التوصية البسيطة فقط في
مواجهة هذا الدائن، إلى أن يفصل في اعتراضه بحكم غنائي

مجلس الوزراء

إعلان

عن طرح الممارسة رقم (5 - 2026/2027)

بشأن تقديم خدمات الصيانة لجهاز متابعة الأحداث

SEIM وتقديم الدعم الفني للأجهزة والبرمجيات وتجديد الترخيص

الخاصة بمنظومة متابعة الأحداث للأمانة العامة لمجلس الوزراء

تعلن الأمانة العامة لمجلس الوزراء عن طرح ممارسة عامة « غير قابلة للتجزئة » بين
الشركات المتخصصة رقم (5 - 2026/2027) بشأن تقديم خدمات الصيانة
لجهاز متابعة الأحداث SEIM وتقديم الدعم الفني للأجهزة والبرمجيات وتجديد
الترخيص الخاصة بمنظومة متابعة الأحداث للأمانة العامة لمجلس الوزراء ، وذلك
طبقاً للمواصفات والشروط العامة الواردة في وثائق الممارسة والتي يمكن الحصول
عليها بالأمانة العامة لمجلس الوزراء - قصر السيف العام - بوابة رقم (4) وذلك
أثناء مواعيد العمل الرسمية .

الطرح	الاجتماع المهدي	الإقبال	السر
الاجتماع 2026/8/10	يوم الاثنين 2026/8/17 بماعة اجتماعات إدارة الدعم الفني - الأمانة العامة مجلس الوزراء الساعة 11:00 صباحاً	الأحد 2026/8/30 الساعة الواحدة ظهراً السيف العام بوابة رقم (4)	75 د.ك غير مسجلة

وعلى من يرغب في الحضور إرسال كتاب بين أسماء من يرغب بحضورهم وجنسياتهم
وأرقام بطاقاتهم المدنية على الفاكس رقم (22221698) البريد الإلكتروني :
s.alshaya@cmgs.gov.kw وللإستفسار الاتصال خلال أوقات
الدوام الرسمي بالسيدة / شهد الشايح - هاتف رقم : 22221648 مع كتابة
اسم الشركة ورقم الهاتف وذلك قبل غاية اليوم السابق للاجتماع المهدي ، على
أن يقتصر حضور الاجتماع على الشركات التي تقدمت بشراء الكراسة مع إحضار
ما يثبت ذلك .

وتسري العطاءات لمدة (90) يوم اعتباراً من تاريخ فض المظاريف .. هذا وتبلغ
الكفالة الأولية نسبة (2%) من قيمة العطاء على أن تكون صالحة طيلة مدة
سريان العطاء وصادرة باسم الأمانة العامة لمجلس الوزراء .

يرجى اصطحاب المستندات التالية للحصول على كراسة الشروط :-

1. شهادة السجل التجاري مع تقديم نسخة من الترخيص التجاري ساري المفعول .
2. شهادة التسجيل لدى الجهاز المركزي للمنافسات العامة سارية المفعول .
3. شهادة التسجيل لدى الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات سارية المفعول .

4. شهادة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية (الرقم المدني للجهة) سارية المفعول.
5. شهادة استيفاء نسبة العمالة الوطنية سارية المفعول .
6. كتاب تفويض ونسخة من البطاقة المدنية لمندوب الشركة لشراء الكراسة .
للإستفسار يرجى الاتصال بمراقبة العقود والمناقصات : بدالة 1800008 -
داخلي 2723
7. وترسل الإستفسارات على البريد الإلكتروني :-
h.albanwan@cmgs.gov.kw

استدراك

وقعت بعض الأخطاء المطبعية في المرسوم بقانون رقم 75 لسنة 2026
والخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم 67 لسنة 2015 في شأن
الديوان الوطني لحقوق الانسان والمنشور في العدد رقم 1801 الصادر
بتاريخ 2026/7/26، لذا نعيد النشر بعد تصويب الأخطاء:

مرسوم بقانون رقم 75 لسنة 2026

بتعديل بعض أحكام القانون رقم 67 لسنة 2015

في شأن الديوان الوطني لحقوق الانسان

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 2 ذو القعدة 1445 هـ الموافق
10 مايو 2024م ،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (10) لسنة 1960 بقانون ديوان الخدمة
المدنية ، والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (12) لسنة 1960 بقانون تنظيم إدارة
القتوى والتشريع الحكومة الكويت،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات
العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ، والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (109) لسنة 2013 في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة،
- وعلى القانون رقم (67) لسنة 2015 في شأن الديوان الوطني
لحقوق الإنسان والمعدل بالقانون رقم (15) لسنة 2018،
- وبناء على عرض وزير العدل ،
- وبعد موافقة مجلس الوزراء ،
- أصدرنا المرسوم بقانون الآتي نصه :

مادة أولى

يُستبدل مسمى " الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان " بمسمى " الديوان
الوطني لحقوق الإنسان " وذلك في عنوان ومواد القانون رقم (67)
لسنة 2015 المشار إليه،

وأينما ورد، وتستبدل كلمة " الهيئة " بكلمة "الديوان " أينما وردت في
مواد ذات القانون المشار إليه.

وتستبدل عبارة "ثلاثة من أعضائه" ، بعبارة "خمس من أعضائه" الواردة
في الفقرة الأولى من المادة (8) من القانون رقم (67) لسنة 2015
المشار إليه .

مادة ثانية

يستبدل بنصوص المواد (2) ، (3) ، (4) ، (7) ، (9) ، (12) من القانون رقم (67) لسنة 2015 المشار إليه، النصوص الآتية

مادة 2

الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان هيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتباشر مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية، وتعمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقاً لأحكام هذا القانون. وتهدف الهيئة على وجه الخصوص، إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخ قيمها، وتعزيز احترام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تصادق عليها دولة الكويت، وحماية الحقوق والحريات العامة المكفولة بالدستور. وتلحق الهيئة بوزير العدل، دون أن يكون لوزير العدل سلطة التوجيه أو التدخل في أعمالها.

مادة 3

يتولى أعمال ومهام الهيئة وإدارة كافة شئونها، مجلس إدارة يُشكل من خمسة أعضاء متفرغين، بما فيهم الرئيس ونائبه، من الشخصيات الوطنية المشهود لها بالكفاءة والنزاهة والاهتمام بمسائل حقوق الإنسان. ويحضر اجتماع مجلس الإدارة، بصفة استشارية، ممثلون عن وزارات العدل والخارجية والداخلية والتربية والشؤون الاجتماعية، وإدارة الفتوى والتشريع، ودewan الخدمة المدنية، والهيئة العامة للقوى العاملة، ويشتركون في المداولات دون أن يكون لهم حق التصويت. ولا تجوز مساءلة أعضاء مجلس الإدارة والعاملين في الهيئة عن ممارستهم لاختصاصاتهم التي يقرها لهم القانون عند التزامهم بمقتضيات واجبات ووظائفهم.

مادة 4

يصدر بتعيين أعضاء مجلس الإدارة مرسوم أميري لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بناءً على ترشيح من وزير العدل، ويشترط في العضو:

- 1- أن يكون كويتي الجنسية .
- 2- ألا يقل عمره عن ثلاثين سنة.
- 3- أن يكون محمود السيرة حسن السلوك.
- 4- ألا يكون قد صدر ضده حكم نهائي في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- 5- أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي على الأقل، ومن ذوي الخبرة المحلية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

ويحدد مجلس الوزراء بقرار منه مكافآت أعضاء مجلس الإدارة .

مادة 7

تلتزم كافة الجهات الحكومية بمختلف أنواعها، وكذلك الجهات غير الحكومية بمعاونة الهيئة في أداء مهامها واختصاصاتها، وتيسير سبل حصولها على ما تحتاجه من البيانات أو المعلومات أو المستندات ذات الصلة بمجال عملها، والرد على مكاتبات الهيئة.

وللمجلس دعوة أي من ممثلي الجهات الحكومية أو غير الحكومية لحضور اجتماعاته، وللرئيس دعوتهم لحضور اجتماعات لجان الهيئة. وفي حال عدم الرد، أو التقاعس أو الامتناع عن التعاون دون مبرر مشروع ترفع الواقعة إلى المجلس للنظر في اتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات، بما في ذلك إثبات الحالة في التقرير السنوي المرفوع إلى الجهات المختصة، أو إحالة الأمر إلى الجهات الرقابية أو القضائية بحسب الأحوال، حال وجود أي شبهات لارتكاب أي من الجرائم المحظورة قانونياً.

مادة 9

يشكل المجلس لجاناً دائمة لممارسة اختصاصاته وتنفيذ سياساته ومتابعة تنفيذ قراراته، وذلك على النحو الآتي:

- 1- لجنة الحقوق المدنية والسياسية.
 - 2- لجنة حقوق الطفل والمرأة.
 - 3- لجنة مكافحة التعذيب والاتجار بالبشر.
 - 4- لجنة الشكاوى والتظلمات.
- وللمجلس إنشاء لجان أخرى بقرار يصدر من أربعة أعضاء على الأقل. ويتولى رئاسة كل لجنة أحد أعضاء المجلس، ويكون له نائب من أعضاء اللجنة وللجنة أن تستعين بمن ترى الاستعانة بخبراته لدى بحثها أي من الموضوعات المنوطة بما دون أن يكون له حق التصويت.

مادة 12

يكون للهيئة ميزانية ملحققة ضمن الميزانية العامة للدولة، ويتبع في إعدادها القواعد والإجراءات المنظمة للميزانية العامة للدولة. وتبدأ السنة المالية للهيئة في الأول من شهر أبريل من كل عام وتنتهي في الحادي والثلاثين من مارس من العام التالي. وتضع الهيئة مشروع ميزانيتها وترسله في الميعاد القانوني إلى وزارة المالية، فإذا حدث خلاف أو اعترضت وزارة المالية على تقديرات الهيئة ولم توافق الهيئة على هذه الاعتراضات يعرض وزير المالية الخلاف على مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسباً.

مادة ثالثة

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون.

مادة رابعة

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

مشعل الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء

أحمد عبد الله الأحمد الصباح

وزير العدل

المستشار ناصر يوسف محمد السميح

صدر بقصر السيف في: 7 صفر 1448هـ

الموافق: 21 يوليو 2026 م

المذكرة الإيضاحية

للمرسوم بقانون رقم 75 لسنة 2026

بتعديل بعض أحكام القانون رقم 67 لسنة 2015

في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان

صدر القانون رقم (67) لسنة 2015 بشأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان، استجابة للتوصيات التي قبلتها دولة الكويت في الاستعراض الدوري الشامل الأول أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام 2010، بشأن إنشاء هيئة وطنية معنية بحقوق الإنسان، وبصفة خاصة بما يتوافق مع مبادئ باريس الصادرة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 134/48، وذلك بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان في دولة الكويت، وترسيخ دور مؤسسي مستقل وفعال في هذا المجال.

وقد أظهر التطبيق العملي للقانون - على الرغم من تعديل المادة الرابعة منه بالقانون رقم (15) لسنة 2018 - الحاجة إلى إدخال عدد من التعديلات الجوهرية على أحكامه، لتحقيق بموجبها الموازنة مع النماذج المعتمدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتعزيز بمقتضاها الاستقلال والتمكين من أداء المهام بفعالية، وتستكمل بها الأطر التنظيمية وآليات العمل، وتعالج على هديها أوجه القصور التي كشف عنها التطبيق العملي.

وهذا مما استدعى دراسة مختلف وجهات النظر، ومراعاة الاعتبارات المناسبة والنظر في التجارب المقارنة، وتحري الأوفق منها، لتضمينها في البنية القانونية المنظمة لعمل الهيئة، على نحو يضمن تكاملها مع التزامات دولة الكويت الدولية، دون أن يتعارض مع الضوابط الدستورية الحاكمة لبنان الهيئات والمؤسسات العامة وأحكام الموضوعية للحقوق والحريات العامة، وفي الوقت ذاته يعزز موقع هيئة حقوق الإنسان في منظومة الحماية الوطنية، ويمكنها من امتلاك الأدوات القانونية والهيكلية اللازمة للنهوض بدورها في ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان.

وإذ صدر الأمر الأميري المؤرخ 2024/5/10 م والذي نصت المادة (4) منه على أن تصدر القوانين بمراسيم بقوانين، فقد أعد مشروع هذا المرسوم بقانون متضمناً مجموعة من التعديلات التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً: تعزيز الاستقلالية المؤسسية والهيكلية:

لإضفاء طابع مؤسسي أكثر وضوحاً واستقراراً، نصت المادة الأولى من المشروع على اعتماد مسمى (الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان) بدلاً من الديوان الوطني لحقوق الإنسان في عنوان القانون ونصوص مواده، وهذا اقتضى - بطبيعة الحال - أن ينسحب أيضاً على اختصار (الهيئة) بدلاً من (الديوان). وبموجب المادة الثانية من المشروع جرى إعادة صياغة للمادة (2) من القانون بالكامل، لتحقيق أكبر صورة ممكن من الانسجام مع النموذج المعتمد للهيئات الوطنية ذات الطبيعة الاستشارية المستقلة كما جاءت بمبادئ باريس، وفي ذات الوقت الالتزام بنص وروح القواعد الدستورية الحاكمة وأخصها المادتين (2) و (133) من الدستور من دون إخلال بالضوابط العامة في الصياغة التشريعية. وهو ما تطلب النص على أن الهيئة الوطنية هي هيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتعمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفقاً لأحكام هذا القانون، وتهدف الهيئة على وجه الخصوص، إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخ قيمها، وتعزيز احترام

الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تصادق عليها دولة الكويت، وحماية الحقوق والحريات العامة المكفولة بالدستور، بحيث صار الأمر محصوراً في فلك طائفة الحقوق والحريات العامة التي يتعرف بها لدستور كوحدة واحدة متجانسة، بكامل مقوماته الأساسية من دون حاجة إلى تخصيص نص المادة الثانية منه عوضاً عن عداها من باقي النصوص الدستورية ذات الصلة كما هي بالمواد (9)، (10) و (35) على سبيل المثال. كما ألحقت الهيئة الوطنية بوزير العدل، انسجاماً مع مقتضى نص المادة (133) من الدستور، دون أن تكون للوزير هنا سلطة التوجيه أو التدخل على أعمالها، بحيث رثي العدول عن منهج عدم تحديد الوزير المختص، على الرغم مما يتيح من مرونة.

ثانياً: إعادة تنظيم مجلس الإدارة:

قضت المادة الثانية من المشروع باستبدال نص المادة (3) ليعاد تشكيل مجلس الإدارة من خمسة أعضاء متفرغين، من ذوي الكفاءة والنزاهة والاختصاص، تعزيزاً للطابع المدني المستقل للمجلس والاستقلالية المنشودة، وضماناً لانسجام تشكيله مع المعايير الدولية ذات الصلة، وفي ذات الوقت، مراعاة للتوجه الحكومي في ترشيح وترشيح المجالس والأجهزة واللجان، مع التأكيد على اقتصر تمثيل الجهات الحكومية في مجلس إدارة الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان على "صفة استشارية" دون أي حق في المشاركة بالتصويت، كما هو حاصل لدى جسور التعاون وتحقيق الشفافية والتوازن في آليات القرار. كما تم تعديل المادة (4) من القانون المنظمة لتعيين أعضاء مجلس إدارة الهيئة الوطنية، بما يحكم صياغة شروط العضوية على نحو أكثر دقة ومرونة، يجعل أداة تعيين أعضاء المجلس مرسوماً أميرياً يصدر بناءً على ترشيح من وزير العدل ولمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة. وقد تطلبت هذه الحزمة من التعديلات أن يسبقها تعديل آخر للنصاب العددي اللازم لانعقاد اجتماعات المجلس، المنصوص عليه في المادة (8) من القانون، بما يتوافق مع تعديل تشكيل مجلس الإدارة إلى خمسة أعضاء، وعلى ذلك سبق النص في المادة الأولى من المشروع على استبدال عبارة "ثلاثة من أعضائه" بعبارة "خمسة من أعضائه" الواردة في الفقرة الأولى من المادة (8) من القانون المشار إليه.

ثالثاً: ضمان التعاون الملزم من الجهات الحكومية وغير الحكومية:

عدلت المادة (7) لتعزيز التعاون ما بين مختلف الجهات مع الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وضمان الاستجابة في تقديم المعلومات والمستندات اللازمة لعمل المجلس ولجانه، مع النص على آلية متدرجة حال التقاعس من خلال رفع الأمر إلى المجلس الذي يجوز له تضمين الحالة في تقاريره السنوية التي يرفعها بموجب البند (5) من المادة (6) من القانون، أو إحالة الأمر إلى الجهات الرقابية أو القضائية، متى ما اقتضى الحال، بما يوفر ضمانات قانونية لفعالية أداء الهيئة وعدم تعطيل اختصاصاتها.

رابعاً: إعادة تنظيم اللجان الدائمة وتوسيع صلاحيات التشكيل:

روعي في تعديل المادة (9) إعادة ترتيب اللجان الدائمة وتحديث مسمياتها، بما يعكس التوجه نحو مزيد من التخصص والتكامل في تناول قضايا حقوق الإنسان وتوسيع نطاق المعالجة الموضوعية للقضايا ذات الأولوية. فقد تم استحداث لجنة حقوق الطفل والمرأة بدلاً من لجنة "حقوق الأسرة"، إدراكاً لأهمية تخصيص لجنة تعنى بفئتين تحظىان باهتمام خاص في المواثيق الدولية

الجهاز المركزي للمناقصات العامة

محضر الاجتماع رقم (2026/64)

المعقد صباح يوم (الاثنين)

20- صفر - 1448 هـ - الموافق 03-08-2026 م

عقد الجهاز المركزي للمناقصات العامة جلسته رقم (2026/64) الساعة التاسعة من صباح يوم (الاثنين) الموافق 03-08-2026 وبحضور كل من السادة:

أعضاء مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة:	
1 السيد - عمام داود المزروع	رئيس الجهاز المركزي للمناقصات العامة
2 السيدة - هيفاء فهد الجار الله	نائب رئيس الجهاز المركزي للمناقصات العامة
3 السيد - عبد الله محمد ذياب	عضو الجهاز المركزي للمناقصات العامة
4 المهندس - أحمد علي قاسم	عضو الجهاز المركزي للمناقصات العامة
5 المحاضر - عبدالله مبارك الشرف	محلل / إدارة القوى والتمويل
6 السيد - محمد راشد الكبر	عضو / محلل وزارة المالية
7 الدكتور - عبدالله سالم الرشدي	عضو / المحنة العامة للنقوى العامة
8 السيدة - أروى عبدالرزاق العبدالرزاق	عضو / محلل الصندوق الوطني لرحابة وتنمية المشروعات الصغيرة

وقد حضر جانب من الاجتماع:

1 السيدة - طيبة يوسف القيندي	عضو الجهاز المركزي للمناقصات العامة
------------------------------	-------------------------------------

الأمين العام:

1 السيد - أنور أحمد الطواري	الأمين العام للجهاز المركزي للمناقصات العامة
-----------------------------	--

وقد اعتذر عن حضور الاجتماع كل من :

1 الدكتور - عبدالله أحمد الخياط	عضو الجهاز المركزي للمناقصات العامة
---------------------------------	-------------------------------------

وعدم حضور كل من :

1 -	محلل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط و التنمية
-----	---

محلل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط و التنمية

كما حضر جانب من الاجتماع الأعضاء/ ممثلين الجهات الحكومية وهم كالتالي:

1 السيد/ محلل هيئة تشجيع الاستثمار	السيد/ عبدالله الكندري	محلل / هيئة تشجيع الاستثمار
2 السيد/ محلل المؤسسة العامة للتقنيات	السيد/ محمد أحمد الشمري	محلل الجهة
3 السيد/ محلل وزارة الإعلام	السيد/ ابرار اسحاق	محلل / وزارة الإعلام
4 السيد/ محلل الهيئة العامة للرياضة	السيد/ عهود الرمان	مساعد مهندس كبيوتر أول
5 السيد/ محلل جامعة عبدالله السالم	السيد/ عامر العامر	محلل الجهة
6 السيد/ محلل هيئة الكهرباء	السيد/ هوف الخياط	مراقب التشغيل والديم
7 السيد/ محلل المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب	المهندس/ عبدالعزيز المريدي	محلل الجهة
8 السيد/ محلل الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة	السيد/ عبدالله المسلماني	محلل / الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة
9 السيد/ محلل وزارة الشؤون الإسلامية	السيد/ لاني المعصبي	محلل الجهة
10 السيد/ محلل وزارة العدل	السيد/ هادي شيكو	محلل الجهة
11 السيد/ محلل شركة البترول الوطنية الكويتية	السيد/ فهد الجديع	محلل وزارة النفط
12 السيد/ محلل جامعة الكويت	السيد/ عبدالله المرحان	رئيس قسم العقود
13 السيد/ محلل مؤسسة المواثيق الكويتية	السيد/ ساره السري	محاسب أول
14 السيد/ محلل الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية	السيد/ مريم الرشدي	محلل / الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية
15 السيد/ محلل ديوان الخدمة المدنية	السيد/ سلطان المبداه	محلل الجهة
16 السيد/ محلل الرئاسة العامة للبحر الوطني	السيد/ فيصل لاني	محلل الجهة
17 السيد/ محلل الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة	السيد / مهران المجاري	محلل الجهة
18 السيد/ محلل وزارة التعليم العالي	السيد/ حسين الخمر	محلل الجهة
19 السيد/ محلل وزارة الصحة	السيد / فلاح الخطري	محلل وزارة الصحة
20 السيد/ محلل وزارة التربية	السيد/ سارة الأصغري	محلل الجهة
21 السيد/ محلل الهيئة العامة للصناعة	السيد / أمينة العلي	محلل / باحث قانوني
22 السيد/ محلل وزارة المالية	السيد / محمد الشكاني	مساعد مشرف كهرباء
23 السيد/ محلل شركة نطق الكويت	السيد/ فهد الخليل	محلل الجهة

والتقارير الوطنية. كما تم فصل لجنة مكافحة التعذيب والاتجار بالبشر عن "التمييز العنصري"، منعا للتداخل، وباعتبار أن التمييز العنصري يدخل في اختصاص اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية. وبهذا التعديل، تصبح لجنة مكافحة التعذيب والاتجار بالبشر أكثر تركيزاً على الملفات ذات الصبغة المتجانسة، وأكثر قدرة على التفاعل المؤسسي مع الآليات الدولية المعنية بمناهضة التعذيب والاتجار بالأشخاص. وفيما يتعلق بإنشاء لجان إضافية، فقد أعيد النظر في النصاب المطلوب لاتخاذ القرار، فنص على أن يكون ذلك بقرار يصدر من أربعة أعضاء على الأقل، بما يحقق قدرًا كافيًا من الإجماع داخل المجلس (المؤلف من خمسة أعضاء)، ويزيل الغموض الذي قد يطرأ عند الاكتفاء بصطلح "الأغلبية" في حال تساوي الأصوات أو غياب أحد الأعضاء، ويحد من انشاء اللجان الداخلية غير الفاعلة، ويقلل قدر الإمكان من ما تثيره من إشكاليات في تنازع الاختصاص ما بين اللجان. كما أدخل تعديل تنظيمي إضافي بإقرار نظام نائب الرئيس داخل كل لجنة من لجان الهيئة الوطنية، تعزيزاً لاستقرار العمل ولضمان استمرارية الأداء، مع الإبقاء على الطبيعة المساندة لهذه اللجان بوصفها أدوات تنفيذية داعمة لقرارات المجلس.

خامساً: تعزيز الضمانات المالية للهيئة:

وفي ذات الاتجاه، وبما يراعي طبيعة الهيئة وما يقتضيه اضطلاعها بمهامها من تمكين مالي يكفل انتظام أعمالها، تناول المشروع تعديل أحكام المادة (12) من القانون فنص على أن تكون للهيئة ميزانية ملحقة ضمن الميزانية العامة للدولة، مع اتباع القواعد والإجراءات المنظمة لإعداد الميزانية العامة، مع ضمان أن تبقى الهيئة هي الجهة التي تتولى إعداد مشروع ميزانيتها وتقديم احتياجاتها المالية، بوصفها الأقدر على تحديد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف والاختصاصات التي أنشئت من أجلها. ولم يجعل المشروع ما قد تبديه وزارة المالية من اعتراضات على تلك التقديرات قولاً فاصلاً في شأنها، وإنما أوجب، عند عدم موافقة الهيئة على تلك الاعتراضات، عرض الخلاف على مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسباً، بما يضمن أن تظل تقديرات الهيئة واحتياجاتها المالية معروضة ابتداء من الجهة القائمة على شؤونها، وأن يجري نظرها عند الخلاف في إطار مؤسسي أعلى بما لا تنفرد جهة إدارية بحسمها، وبما يوفق بين مقتضيات الاستقلال اللازم لعمل المؤسسة ومتطلبات انتظام المالية العامة للدولة.

سادساً : نفاذ القانون:

ولما كانت التعديلات التي تضمنتها هذا المشروع، بما اشتملت عليه من إعادة تنظيم الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان وشؤونها ، قد اتصلت بصون الحقوق والحريات العامة وتعزيز حمايتها اتصالاً وثيقاً، فقد اقتضت المصلحة التشريعية تنفيذها على وجه السرعة دون إرجاء، ومن ثم جاء النص في المادة الرابعة من المشروع على أن يعمل بهذا المرسوم بقانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، عملاً بالرخصة المقررة بالمادة (178) من الدستور.